«قصر العوجا» يعانق «قصر سلوى» واقتراح أمام الملك

عبدالحكيم بن عبدالرحمن العواد

يعيش الوطن فرحة تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، الملك السابع للدولة السعودية الثالثة، الذي ما أن تولى مقاليد حكم البلاد حتى أمر -حفظه الله- بجملة من الأوامر الملكية التي أعاد بها هيكلة الدولة بما يتناسب مع الظروف الراهنة وتطلعات الشعب، لتتشكل بها ملامح الدولة السعودية الرابعة.

والملك سلمان ليس جديدا على تحمل أمانة المسؤولية، فقد أدار باقتدار ما يمكن تسميته بالحكم المحلي إبان توليه إمارة الرياض، فكانت العاصمة القلب النابض للوطن، ومصنع الكثير من القرارات والسياسات المفصلية.

وكل من عرف الملك سلمان يعلم إلمامه وشغفه بالتاريخ عامة وتاريخ الجزيرة العربية خاصة، فهو ملك المؤرخين، ومؤرخ الملوك، ولذا لم يكن من قبيل الصدفة اختياره -حفظه الله- لمزرعته الخاصة في الدرعية ليقيم فيها مبنى للقصر التاريخي العامر الذي عرف باسم (العوجا)، ليقضي فيه بعض الوقت الخاص للراحة والاستقبال، فالدرعية كما هو معروف نواة التأسيس وقلعة الأمجاد وعاصمة أجداده الأئمة من آل سعود، وكيانهم الشامخ الدولة السعودية الأولى، ومنها انطلقت الدعوة السلفية المباركة لتعم بنورها أرجاء الجزيرة العربية.

واحتضان الدرعية لابنها البار زادها شرفا، وبرّت به أقرانها من محافظات هذه البلاد الطاهرة، بعد أن كان يحتضنها في قلبه ويرعى مشاريعها وتطويرها بإشراف مباشر منه، وخاصة حي الطريف في الدرعية التاريخية الذي تم ضمه لقائمة التراث العالمي التابعة لليونسكو.

وقد اختار - حفظه الله- موقع قصر العوجا بعناية، فجاء على ضفاف وادي حنيفة ملاصقا لحي «الطريف» من جهة الشمال الغربي، الحي الذي عاش فيه أجداده -رحمهم الله- وكأني به يستلهم منهم الأصالة والقوة وحماية الدين ونشره.

وسمى خادم الحرمين الشريفين قصره الذي بناه في مزرعته وفق نمطٍ نجدي مميز بـ«العوجا» التي هي نخوة لآل سعود ثم لأهل الدرعية والعارض جميعاً، ثم امتدت لتشمل جميع نواحي الدولة السعودية، فالعوجا ترتبط بالمكان وهي الدرعية، وبالدعوة التي على أساسها قامت الدولة السعودية.

وقيل في تفسير معنى العوجا، إنها كلمة التوحيد

«لا إله إلا الله» شعار الملة الحنيفية، التي مالت عن جميع طرق الشرك، إلى الطريق الذي رضيه الله - جلَّ وعلا-، فهي الملة العوجاء.

قال ابن منظور في تعليل «الملة العوجاء» ما نصه: «ومنه الحديث: حتى تقيم به الملة العوجاء، يعني ملة إبراهيم، على نبينا وعليه الصلاة والسلام التي غيّرتها العرب عن استقامتها»(1).

ولا يعارض ذلك أن العوجا صفة لازمت الدرعية، كونها تقع في منطقة معوجَّة من وادي حنيفة، فالملاحظ أن الدرعية أول ابتدائها تمتد من المليبيد جنوبا إلى غصيبة شمالا، وهذه المنطقة تتصف بوجود ثلاثة اعوجاجات شديدة في وادي حنيفة، أولاها اعوجاج الوادي إلى جهة الشرق عند منطقة قصر الملك سلمان حاليا، ثم يعوج أخرى ناحية الجنوب بعد أن يتجاوز حي الطريف، ثم يعوج ثالثة باتجاه الشرق عندما يصل لمنطقة المليبيد، فناسب أن تسمى هذه المنطقة «العوجا» وربما يكون السبب غير ذلك، وقد ذكرت تعليلات عدة لهذا المسمى(2).

أما المزرعة التي بُني فيها قصر العوجا، فقد كان طرفها الشرقي في الأصل مزرعة تسمى «طعيسة» نسبة لرجل يقيم مع بني خالد يسمى «طعيس» وقد كان من أمر طعيس، أنه حينما انضم بنو خالد لأمير المنتفق -آنذاك- ثويني بن عبدالله الذي قد عزم على غزو الدرعية عام 1212هـ وسار بجيشه من العراق مارا بالأحساء في طريقه للدرعية، هرب طعيس من بني خالد والتجأ إلى الدرعية، ثم عزم على الالتحاق بالجيش الذي سيره الإمام عبدالعزيز بن محمد لملاقاة ثويني بقيادة الأمير حسن بن مشاري(3).

وقد احتال طعيس لاغتيال ثويني، فقصد معسكره في الشبيكة قرب الأحساء، وتنكر في هيئة بهلول وأخذ يتراقص بحربته أمام ثويني وهو ينشد: يا ثويني يا ولد عبدالله.. الموت حق والشهادة لله، حتى إذا ما اقترب من ثويني باغته بحربته وغرسها في صدره فخرجت من ظهره، وعلى الفور قتل الجنود طعيساً في مكانه، ودبت الهزيمة في قوات ثويني، وعاد جيشه إلى العراق، ولما وصل خبره للإمام عبدالعزيز بن محمد - رحمه الله- أوقف له هذه المزرعة آنفة الذكر وسميت منذ ذلك الحين «طعيسة».

ويقف قصر «العوجا» بمزرعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- في الدرعية شامخا يطالع باعتزاز قصر «سلوى» في حي الطريف، وقيل إنه سمي بذلك على اسم زوجة الإمام عبدالعزيز رحمه الله(4). إلا أنني لا أظن أن ذلك صحيحا، فلم تذكر المصادر النجدية أو الغربية المعاصرة له سبب التسمية، فاسم سلوى ليس من الأسماء التي تتسمى بها الإناث في نجد آنذاك! وربما كانت سلوى صفة لشعور من يسكن القصر الشامخ الجميل، فيجد فيه سلوى عن همومه.

وقد كانت الجزيرة العربية من اليمن جنوباً، إلى الجزيرة العراقية شمالاً، ومن سواحل الخليج شرقاً، إلى سواحل البحر الأحمر غرباً، تدار من داخل قصر سلوى، وها هو خادم الحرمين يعيد سيرة أجداده ويستضيف بين حين وآخر في هذا القصر التاريخي العامر بمزرعته عدداً من الضيوف وقادة الدول ليطلعهم على بعض الملامح التاريخية المدونة والمصورة في هذا القصر، وليمارس عمله ملكاً من ذات المكان، فهي ليست إذن مصادفة!

وتوشك أعمال التطوير والترميم الجارية الآن في حي الطريف والسهل أن تنتهي، لتفتتح قريبا -بإذن الله- وكنت قد اقترحت عام 1419هـ إبان التجهيز للاحتفاء بمرور مئة عام على دخول الملك عبدالعزيز -رحمه الله- الرياض، أن يبنى معلم تذكاري في مدخل الدرعية الجنوبي في منطقة دوار العلم، عبارة عن مجسم كبير لقلم يتقاطع مع سيف، ليمثل لقاء الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الإمام محمد بن سعود -رحمهما الله- وفي قاعدة المجسم يكتب «ميثاق الدرعية» الذي اتفق عليه الإمامان، وحيث إن هذا الاقتراح لم ير النور آنذاك، ربما لكوني قدمته متأخرا! فإني أمل من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- إحياء هذا الاقتراح، والتوجيه بتنفيذه إن كان مناسبا. حفظ الله لنا ديننا ووطنا وولاة أمرنا، وجنبنا الفتن.

(1) لسان العرب، ابن منظور، (2-332).

(2) انظر كتاب «أهل العوجاء» لمعالي مستشار خادم الحرمين الشريفين الدكتور فهد السماري.

(3) ذكر ابن غنام الحادثة في تاريخه، وأكملت بقية القصة مما رواه لي والدي -رحمه الله- مما استفاض عند أهل الدرعية.

(4) الدرعية والدولة السعودية الأولى، ويليام فيسي، ص 127. الدرعية

ثقبٌ في قلب الأرض

إبراهيم حلّوش

إلى الراحل المقيم في أرواحنا أبي متعب

ضجّتِ الصحراءُ بالحُزْنِ المُقَفّى
حينها مدّتْ إلى الرحمن كفّا
وورودٌ في وريدِ الأرضِ أرْخَتْ
غيمَ عينيها لكي يخفقَ نَزْفَا
بُحَّ صوتُ البحرِ يبكي دون وعي
إذْ فناراتُ الرؤى جاءتْكَ لهْفى
والجبالُ السُّمْرُ مُذْ قالوا: تولّى
أشعَلتْ في روحها البيضاء رِجْفا
وكأنيْ والفضاءُ الرحبُ بحْرٌ
أحمرُ العينين والآهاتُ مَنْفَى
كلّما أنعشْتُ حرفًا مات حرفٌ
في فميْ والبوحُ في الأعماقِ أغْفَى
في كهوف الهمّ أوقدْتُ انطفائيْ
كلّما زدتُ سكونًا زدْتُ وَجْفا
يارياحَ الفقدِ مزّقتِ اصطباريْ
عندما أغمدتِ في الشّريانِ سيْفَا
زمّلوني، رعشتيْ مافارقتنيْ
في سديم الجرحِ كمْ أشْتَدّ ضَعْفَا
أيّها الطينُ الذيْ مِنْهُ انطلقْنا
ذات برْدٍ،كيف من بعدك نَدْفَا؟

استقلالية الجامعات.. تساؤلات ورؤى

د. عبدالعزيز بن عبد الله الحامد(*)

عزام محمد الدخيل

منذ صدور الأمر الملكي بدمج وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة بمسمى وزارة التعليم، ومجتمع التعليم العالي يكاد يجمع على أن الوزارة الوليدة ستزف استقلالية الجامعات، لكي تنطلق نحو الإبداع والتفرد والمنافسة بشكل أكبر محليا وإقليميا وعالميا، هذا الإجماع على قرب أو ضرورة استقلالية الجامعات يثير أسئلة كثيرة وملحة ومنها على سبيل المثال ماذا نعني بالاستقلالية؟، وهل الاستقلالية هي التي ستحل مشكلات التعليم العالي أو ستزيد أوجاعه؟ وهل الجامعات تستطيع أن تكون مؤسسات مستقلة في الوقت الراهن؟.. وغيرها من الأسئلة الأخرى، ولعلي في هذه المقالة أحاول أن أجيب عن بعض منها ولو بشكل مقتضب، فالاستقلالية تعني أن تكون المؤسسة التعليمية لديها القدرة المالية والإدارية والأكاديمية التي تمكنها من التخطيط والتطوير والتشغيل الذاتي ضمن نظام محاسبي ورقابي دقيق، وبهذا المفهوم فإن الاستقلالية تتطلب في المقام الأول توفر موارد مالية كافية يمكن استثمارها وتنميتها ويكون عائدها السنوي يغطي الموازنة السنوية للمؤسسة على الأقل، حيث تعتبر الموارد المالية واحدة من أهم الركائز لاستقلالية الجامعات، ولعل التعليم العالي الأهلي أقرب مثال، حيث لم يستطع النهوض بهذا الشكل إلا بدعم الدولة من خلال برامج الابتعاث الداخلية والقروض الميسرة من الصناديق المختلفة، ولو توقف دعم الابتعاث الداخلي لانهارت الكثير من مؤسسات التعليم الأهلي الحالية أو اقتصرت على التخصصات قليلة الكلفة، حيث إن التخصصات النوعية مكلفة جدا.

ولو تتبعنا موازنات الجامعات السنوية نجد أنها تتراوح بين مليار وقد تتجاوز 10 مليارات في بعض الجامعات، وهذا يعني ضرورة وجود أصول واستثمارات ضخمة تصل لمئات المليارات توفر عوائد وسيولة مالية سنوية لتشغيل وتطوير الجامعات، وهذا يقودنا للسؤال الأهم من سيقدم هذه المبالغ؟، هل ستقدم الدولة الموازنة السنوية للجامعات؟، أم هل سيتحول التعليم الجامعي الحكومي إلى تعليم جامعي شبه أهلي؟، أم هل ستقوم الدولة بخصخصة التعليم الجامعي وتحويله للاكتتاب العام؟ وبالتالي التحول من الجامعات غير الربحية إلى جامعات ربحية يكون همها زيادة رأس مالها وتغطية موازناتها التشغيلية، وغيرها من الأسئلة الكثيرة.

وإذا أردنا أن نتحدث عن الاستقلالية الإدارية والأكاديمية لا بد من تحديد ما هي أهم المعوقات في التعليم العالي وما هي أسبابها وكيفية التغلب عليها لتكون الحلول مواكبة لها، ففي ظل الأنظمة واللوائح الموحدة للجامعات تحتاج الجامعات إلى موافقة جهة أخرى (مجلس التعليم العالي سابقا وربما مجلس الاقتصاد والتنمية حاليا أو وزير التعليم) في عدد من الأمور الأكاديمية مثل استحداث العمادات والكليات والمعاهد والأقسام العلمية والمراكز المتخصصة، وكذلك تكليف وكلاء الجامعات والتمديد لأعضاء هيئة التدريس ممن تجاوزوا سن التقاعد النظامي (60 سنة)، كما تحتاج الجامعة إلى موافقة الوزير المختص في تعيين عمداء الكليات والعمادات المساندة وإقامة المناشط المختلفة من مؤتمرات وندوات وغيرها ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات الخارجية، وفي الأمور المالية تحتاج إلى موافقة الوزير على توقيع العقود التي تزيد مبالغها على حدود صلاحيات مدير الجامعة، هذه أهم الأمور التي تعود فيها الجامعات إلى سلطات أعلى في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى بعض اللوائح التي قد تكون مقيدة في البحث العلمي والرواتب والمكافآت وغيرها، فهل هذا هو السبب في عدم تحقيق الجامعات لما هو مؤمل منها؟

إن المتابع للجامعات يلحظ بأن واقع الحال يشير إلى أن عددا من الجامعات السعودية حققت مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية وأخذت مكانة جيدة في مستوى النشر العلمي في أوعية النشر المتميزة، كما سجلت الجامعات وفي فترة وجيزة مئات براءات الاختراع والاكتشافات العلمية والطبية المميزة، وهي مؤشرات لإمكانية الإبداع والتميز في ظل التنظيمات الحالية، كما أن قبول أكثر من 150 ألف مبتعث من خريجي الجامعات السعودية في جامعات عالمية مؤشر آخر لهذا النجاح، ولاستمرار هذا الإبداع لا بد من توافر موارد مالية ورؤية واضحة ومرونة وجرأة في اتخاذ القرار، وهذه في رأيي خلطة النجاح.

وبالتالي فإن الاستقلالية في الجانب الإداري والأكاديمي قد يكون أكثر يسرا وتهيئة، وذلك من خلال وضع أطر عامة لمؤسسات التعليم العالي أو تفويض الصلاحيات فيها للجامعات في اتخاذ القرار وبالتالي تحقيق المطلوب في وقت قياسي، إلى أن تقوم الجامعات بتطوير لوائح وأنظمة داخلية لآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة دون الرجوع لجهات أخرى، وهذا ربما يكون ممكنا خلال فترة وجيزة في الجامعات ذات الخبرة الطويلة ولكنه في الجامعات حديثة التأسيس قد يكون العكس، وبالتالي التفاوت سيكون كبيرا بين مؤسسة وأخرى وربما يجهض البعض هذا التحول بشكل سريع، وهذا يعني ضرورة توافر الكفاءة الإدارية والأكاديمية التي تستطيع دفع الاستقلالية إلى النجاح.

الاستقلالية بلا شك تقود إلى خلق جو من الإبداع والمنافسة بين الجامعات ومحاولة التفرد في مجال أو أكثر، وكذلك انعتاق الجامعات من النسخ المكررة، إلى جامعات متخصصة ذات هوية واضحة، مثل جامعات العلوم والتكنولوجيا والجامعات الطبية والجامعات الهندسية والتطبيقية والجامعات الشرعية والجامعات البحثية وغيرها، وهذا سيكون له مردود إيجابي في تشكيل سوق العمل السعودي وتوجيه التنمية نحو مجالات جديدة وتخصصات نوعية، ولكن الاستقلالية الكاملة التي تحقق هذا التوجه غير مكتملة الأركان في الوقت الراهن، لصعوبة تحقيق الاستقلال المالي وهو المحرك الأهم في استقلالية الجامعات ولقلة الخبرة في كثير من الجامعات حديثة التأسيس، وربما التوجه نحو الاستقلالية الجزئية المتدرجة هو أحد الحلول في الوقت الراهن من خلال تطبيق الاستقلالية بشكل متدرج على مجموعة من الجامعات، بحيث تُمارس فيها الاستقلالية الإدارية والأكاديمية كمرحلة أولى مع تنمية الموارد المالية للوصول إلى الاستقلالية الشاملة، بحيث تحظى هذه الجامعات بمرونة عالية في استحداث اللوائح والأنظمة التي تدعم التميز والإبداع ودعم البحث العلمي الرصين وتحفيز المبدعين عن طريق تطبيق نظام تعاقدي مع موظفيها واستحداث سلالم رواتب ومزايا منافسة وإعادة هيكلة للتخصصات بشكل يتوافق مع التنمية ويخدم التوجهات الاقتصادية المستقبلية وغيرها، والاستفادة كذلك من تجربة جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا في هذا الجانب، وبعد ذلك يكون التطبيق على باقي المؤسسات بشكل مرحلي بناء على معايير محددة يمكن التوصل لها من تجارب الجامعات السابقة، كما يحتاج الاستقلال المالي إلى مشاركة الدولة في المرحلة الحالية بدعم وتشجيع إنشاء الأوقاف للجامعات والمحافظ الاستثمارية ودعمها ماليا وتنظيميا لتكون المول لهذه الجامعات في المستقبل وترسيخ فلسفة التشغيل الذاتي للجامعات وتنمية الحس الاستثماري فيها.

---

* وكيل جامعة سطام بن عبدالعزيز للدراسات العليا والبحث العلمي